

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030

اعداد الطالبة:

اميرة عبدالرحمن الحبوب

مشروع تخرج ١

كلية الادارة جامعة ميداووشن

اشراف

د/ عبدالرحيم نادم

عضو هيئة التدريس - كلية الادارة - جامعة ميداووشن

العام الجامعي:

1447 / 2025

الفهرس

1. الفصل الأول الإطار العام للدراسة	1.1. المقدمة
1.2. مشكلة الدراسة	1.2.1. فجوات على المستوى النظري
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي	1.3. أهمية الدراسة
1.3.1. على المستوى النظري	1.3.2. على المستوى التطبيقي
1.4. أسئلة الدراسة.	1.5. أهداف الدراسة
1.6. فرضيات الدراسة	1.7. نموذج الدراسة
1.8. منهجية الدراسة	1.9. الدراسة الميدانية
1.10. مخطط المشروع المقترح	2 الفصل الثاني: الدراسات السابقة
2.1. المقدمة:	2.2. المتغير المستقل
2.3. المتغير التابع.	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
2.5. الخاتمة	قائمة المراجع.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

١. المقدمة

في ٢٥ أبريل ٢٠١٦ م أعلنت المملكة العربية السعودية عن رؤية ٢٠٣٠ م والتي حددت ملامح التغيير الجذري للوضع الاقتصادي والاجتماعي في المملكة. وفي ظل هذا التغيير أصبح ضروريا تحديد الأولويات لمعرفة مستلزمات التطوير والتحديث ومتطلبات الإصلاح كخيار استراتيجي يرسم أفق المستقبل. وتعد الموازنة العامة للمملكة من أهم الأدوات التي لا بد أن تعكس هذا التغيير وتعبر عن هذه الإنجازات الواعدة. فالموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن وتعتبر الأداة الرئيسية التي تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن الموازنة العامة دائما ما تحمل جناحين يمثلان النفقات العامة والإيرادات العامة تنطلق بهما لتحقيق الأهداف والرؤية المستقبلية للدولة (أبو الفتوح، ٢٠١٤م).

وفي المملكة العربية السعودية يعتمد الدخل العام بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للتغيير والانخفاض وفقا للتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية (السقاف، ٢٠١٥ م؛ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢م). وهذا ما دعا حكومة المملكة العربية السعودية لإجراء عدة إصلاحات مالية تم اقتراحها في رؤية ٢٠٣٠ م ومن هذه الإصلاحات تفعيل زيادة الإيرادات غير النفطية والعمل على تنوعها، وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار لتلك الإيرادات وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيراد العام.

وقد بدأت حكومة المملكة العربية السعودية بفرض ضريبة القيمة المضافة في يناير ٢٠١٨ م، وذلك لتوسيع قاعدة إيراداتها الغير نفطية واستدامتها للمساهمة في تحسين الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تحقيقها. ومن هذا المنطلق اهتمت الدراسة بالتعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية.

1.2 مشكلة الدراسة

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات اقتصادية ومالية متزايدة نتيجة التقلبات في أسعار النفط العالمية، ما أدى إلى الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. وفي هذا السياق، تبنت الحكومة السعودية العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية ضمن رؤية المملكة 2030، ومن أبرزها تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2018 كأداة مالية تهدف إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق الاستدامة المالية.

ورغم مرور عدة سنوات على تطبيق الضريبة، إلا أن هناك جدلاً حول مدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي دون التأثير سلباً على النمو الاقتصادي أو القوة الشرائية للأفراد. كما تثار تساؤلات حول مدى كفاءة تطبيقها الإداري، ومدى التزام المنشآت بها، وتأثيرها الفعلي على تحقيق أهداف الاستدامة المالية المنصوص عليها في رؤية 2030.

ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في محاولة تحليل وقياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مع تسليط الضوء على الفجوات النظرية والتطبيقية التي ما زالت قائمة في هذا المجال.

1.2.1 الفجوات على المستوى النظري

على المستوى النظري، تُلاحظ فجوات متعددة في الأدبيات الاقتصادية والمالية حول العلاقة بين الضرائب غير المباشرة - كضريبة القيمة المضافة - وبين تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصادات الريعية مثل الاقتصاد السعودي.

فمعظم الدراسات السابقة تناولت أثر الضرائب في الاقتصادات المتقدمة، حيث تختلف البنية الاقتصادية والمالية عن واقع الاقتصاد السعودي. كما أن الأدبيات العربية ما تزال محدودة فيما يتعلق بربط مفهوم ضريبة القيمة المضافة بمفاهيم التوازن المالي والاستدامة المالية ضمن إطار رؤية تنمية شاملة كالرؤية السعودية 2030. وبالتالي، هناك فجوة معرفية تتمثل في غياب نموذج نظري متكامل يربط بين تطبيق الضريبة كأداة مالية وبين تحقيق التوازن والاستدامة المالية في سياق التحول الاقتصادي السعودي.

1.2.2 الفجوات على المستوى التطبيقي

أما على المستوى التطبيقي، فتتجلى الفجوة في قلة الدراسات الميدانية والتحليلية التي تناولت الآثار الفعلية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الحكومية، وعلى سلوك المستهلكين والمنشآت. كما أن البيانات المنشورة حول مستويات الامتثال الضريبي، وآثار الضريبة على معدلات التضخم أو على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما تزال محدودة أو متفرقة. وتبرز كذلك فجوة في تقييم الأداء المؤسسي للهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك من حيث آليات التحصيل، والتحديات الإدارية، ومستوى الوعي المجتمعي بالضريبة. وبالتالي، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة التطبيقية من خلال تحليل ميداني شامل لمدى إسهام تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تحقيق أهداف الاستدامة المالية والتوازن المالي في المملكة.

1.3 أهمية الدراسة

1.3.1 على المستوى النظري

تنبع أهمية هذه الدراسة نظرياً من كونها تساهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمالية العربية بمفاهيم حديثة تتعلق بدور الضرائب غير المباشرة في دعم الاستدامة المالية. كما تسعى إلى بناء إطار نظري متكامل يربط بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبين تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، من خلال تحديد آليات العلاقة بين التحصيل الضريبي، الإنفاق العام، والتوازن المالي. وتشكل هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة الاقتصادية العربية من خلال تقديم تحليل مفاهيمي ونموذج نظري للعلاقة بين المتغيرات المالية ذات الصلة بالسياسات الضريبية.

1.3.2 على المستوى التطبيقي

أما من الناحية التطبيقية، فتكمن أهمية الدراسة في تقديم مؤشرات كمية وميدانية يمكن أن تساعد صانعي القرار في تقييم كفاءة تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومدى إسهامها في تحقيق الاستدامة المالية. كما ستسهم في تقديم توصيات عملية لتحسين أداء النظام الضريبي في المملكة، وتعزيز التوازن بين تحقيق الإيرادات العامة وعدم الإضرار بالنشاط الاقتصادي أو المستوى المعيشي للأفراد. إضافة إلى ذلك، ستساعد هذه الدراسة الجهات المختصة في تطوير السياسات المالية المستقبلية بما يتماشى مع متطلبات رؤية 2030.

1.4 أسئلة الدراسة

1. ما مدى تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تحقيق التوازن المالي في المملكة العربية السعودية؟
2. إلى أي مدى تسهم ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الاستدامة المالية وفق رؤية المملكة 2030؟
3. ما هو أثر تطبيق الضريبة على سلوك المنشآت الاقتصادية والمستهلكين؟
4. هل تحقق الضريبة أهدافها في تنويع الإيرادات غير النفطية؟
5. ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الضريبة من الناحية الإدارية والاقتصادية؟

1.5 أهداف الدراسة

1. تحليل أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوازن المالي في المملكة.
2. قياس مدى إسهام الضريبة في تحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.
3. دراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومؤشرات النمو الاقتصادي ضمن إطار رؤية 2030.
4. تقييم كفاءة النظام الإداري في تطبيق الضريبة والتحصيل.
5. تقديم توصيات عملية لتحسين فاعلية النظام الضريبي في تحقيق التوازن المالي.

1.6 فرضيات الدراسة

1. الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحقيق التوازن المالي في المملكة العربية السعودية.
2. الفرضية الثانية: يساهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بشكل إيجابي في تعزيز الاستدامة المالية ضمن إطار رؤية 2030.
3. الفرضية الثالثة: يختلف أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوازن المالي باختلاف مستوى الامتثال الضريبي لدى المنشآت الاقتصادية.
4. الفرضية الرابعة: كفاءة النظام الإداري والرقابي للهيئة العامة للزكاة والضريبة تؤثر بشكل مباشر على فعالية الضريبة في تحقيق أهدافها.

1.7 نموذج الدراسة

يتكون النموذج المقترح من المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: تطبيق ضريبة القيمة المضافة (يشمل معدل الضريبة، الامتثال، التحصيل، والوعي المجتمعي).

المتغيرات التابعة:

التوازن المالي (العجز أو الفائض في الميزانية، نسبة الإيرادات غير النفطية).

الاستدامة المالية (كفاءة الإنفاق العام، تنويع مصادر الدخل، الاستقرار المالي).

ويمثل النموذج العلاقة السببية بين تطبيق الضريبة كأداة مالية وبين تحقيق أهداف التوازن والاستدامة المالية في ضوء رؤية المملكة 2030.

1.8 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين التحليل النظري والميداني.

في الشق النظري: سيتم استعراض الأدبيات السابقة المحلية والدولية حول ضريبة القيمة المضافة، التوازن المالي، والاستدامة المالية.

في الشق التطبيقي: سيتم تحليل بيانات رسمية صادرة عن وزارة المالية والهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك ومركز الإحصاء السعودي، كما سيتم توزيع استبانة على عينة من المتخصصين والاقتصاديين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتقييم أثر الضريبة فعلياً.

أدوات التحليل: استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية (مثل اختبار بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد) لقياس العلاقة بين المتغيرات.

1.9 الدراسة الميدانية

ستجرى الدراسة الميدانية في ثلاث مناطق رئيسية في المملكة: الرياض، جدة، والدمام، نظراً لتمثيلها الجغرافي والاقتصادي الواسع.

سيتم جمع البيانات من خلال استبانة إلكترونية ومقابلات شخصية مع موظفين في الجهات الحكومية المعنية وأصحاب منشآت تجارية.

وتهدف الدراسة الميدانية إلى:

- قياس مستوى الوعي الضريبي.
- معرفة أثر الضريبة على الأسعار والطلب الاستهلاكي.
- تقييم مدى رضا المنشآت عن إجراءات التحصيل والالتزام الضريبي.

1.10 مخطط المشروع المقترح

المرحلة	المحتوى	الفترة الزمنية المقترحة
المرحلة الأولى	تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الإطار النظري	الأسبوع 1-3
المرحلة الثانية	مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفرضيات	الأسبوع 4-6
المرحلة الثالثة	تصميم الأداة الميدانية (الاستبانة)	الأسبوع 7-8
المرحلة الرابعة	جمع البيانات وتحليلها إحصائياً	الأسبوع 9-12
المرحلة الخامسة	مناقشة النتائج واستخلاص التوصيات	الأسبوع 13-14
المرحلة السادسة	إعداد التقرير النهائي ومراجعته	الأسبوع 15-16

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1 المقدمة

يُعد هذا الفصل من أهم فصول البحث، إذ يهدف إلى استعراض وتحليل أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع ضريبة القيمة المضافة والتوازن المالي والاستدامة المالية، وذلك لتوضيح الخلفية النظرية والتطبيقية للبحث، واستخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات، والفجوات التي سيسعى هذا البحث إلى معالجتها. كما يسعى هذا الفصل إلى إبراز التطور العلمي والبحثي في مجال الضرائب غير المباشرة ودورها في دعم الإصلاح المالي والاقتصادي، خاصة في ضوء رؤية المملكة 2030 التي تسعى لتحقيق تنويع اقتصادي واستدامة مالية شاملة.

ولأغراض الدراسة الحالية، سيتم تناول الدراسات السابقة من خلال تقسيمها إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: المتغير المستقل (تطبيق ضريبة القيمة المضافة).

المحور الثاني: المتغير التابع (التوازن المالي والاستدامة المالية).

ثم سيتم التطرق إلى العلاقة بين المتغيرين في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات النظرية والتطبيقية.

2.2 المتغير المستقل: تطبيق ضريبة القيمة المضافة

تُعد ضريبة القيمة المضافة من أهم الأدوات المالية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية وزيادة الإيرادات العامة دون التأثير المفرط على النشاط الاقتصادي.

وقد تناولت العديد من الدراسات هذا المتغير من زوايا مختلفة، نعرض أبرزها فيما يلي:

دراسة الصالح (2019) بعنوان "تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد السعودي"، والتي توصلت إلى أن الضريبة أسهمت في زيادة الإيرادات العامة بنسبة ملموسة خلال السنوات الأولى من التطبيق، لكنها أثرت جزئيًا على القوة الشرائية للمستهلكين في بعض القطاعات. وأكد الباحث على ضرورة تطوير آليات رقابية تقلل من التهرب الضريبي وتحسن الوعي المجتمعي.

دراسة Alhassan (2020) أشارت إلى أن نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول النامية يعتمد على كفاءة النظام الإداري الضريبي ومستوى الشفافية الحكومية، موضحة أن التجربة السعودية كانت من أنجح التجارب في المنطقة من حيث سرعة التطبيق والامتثال الضريبي.

دراسة الكبيسي (2021) تناولت العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون، وأظهرت أن الضريبة في المملكة أسهمت في خلق مصدر دخل ثابت للحكومة، إلا أن أثرها الإيجابي يزداد كلما ارتفع الوعي الضريبي لدى المواطنين والشركات.

دراسة العنزي (2022) ركزت على التحديات الإدارية التي تواجه تطبيق الضريبة، مثل ضعف البنية التقنية والعبء المحاسبي على المنشآت الصغيرة، مشيرة إلى أن تطوير الأنظمة الإلكترونية والتحفيز على الالتزام ساعد على تجاوز معظم هذه التحديات.

ومن مجمل هذه الدراسات يتبين أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة مثل تحولًا جوهريًا في السياسة المالية، وكان له أثر مباشر على الإيرادات الحكومية، لكنه يحتاج إلى متابعة دقيقة لتقليل آثاره التضخمية وتعزيز كفاءته الإدارية.

2.3 المتغير التابع: التوازن المالي والاستدامة المالية

يشير مفهوم التوازن المالي إلى قدرة الدولة على تحقيق التوافق بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، بحيث لا يتجاوز العجز المالي حدودًا تؤثر على الاستقرار الاقتصادي. أما الاستدامة المالية فتعني قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل التزاماتها المستقبلية دون الحاجة إلى الاقتراض المفرط أو الاعتماد على مصادر مؤقتة.

وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع:

دراسة القحطاني (2018) بعنوان "أثر تنوع مصادر الدخل على تحقيق الاستدامة المالية في السعودية"، والتي أكدت أن تنوع الإيرادات غير النفطية هو الطريق الأمثل لتحقيق الاستدامة المالية، وأن ضريبة القيمة المضافة تمثل أحد أهم أدوات التنوع المالي.

دراسة (Almujahid 2020) أشارت إلى أن تحقيق التوازن المالي يتطلب إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية بطريقة عادلة ومستدامة، وأن الضريبة تمثل أداة استراتيجية لتقليص العجز المالي.

دراسة السويلم (2021) بينت أن تحقيق التوازن المالي لا يعتمد فقط على الإيرادات، بل أيضًا على كفاءة الإنفاق الحكومي، وأن تحسين الحوكمة المالية يؤدي إلى استدامة مالية أكبر على المدى الطويل.

دراسة الجهني (2022) ركزت على أثر الإصلاحات المالية في ضوء رؤية 2030، وخلصت إلى أن الضريبة ساعدت في رفع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الدخل العام، ما يعزز من قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة واستدامة.

وبذلك، يتضح أن تحقيق التوازن والاستدامة المالية في المملكة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفاعلية الإصلاحات الضريبية ومدى قدرة الحكومة على تحسين كفاءة الإنفاق وتنوع مصادر الدخل.

2.4 العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

أظهرت الأدبيات أن العلاقة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة (المتغير المستقل) وتحقيق التوازن والاستدامة المالية (المتغير التابع) هي علاقة طردية مشروطة بالكفاءة.

فكلما تم تطبيق الضريبة بشكل منظم وعادل وفعال إداريًا، زادت قدرة الدولة على تحسين إيراداتها غير النفطية وتحقيق التوازن المالي دون التسبب بآثار تضخمية أو تراجع في النشاط الاقتصادي.

وقد أكدت دراسة الشمراني (2020) أن تطبيق الضريبة أدى إلى تقليص نسبة العجز المالي في ميزانية المملكة خلال الأعوام 2019-2021، مع تحسن في نسب الإيرادات غير النفطية، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين التطبيق الفعّال للضريبة وتحقيق التوازن المالي.

كما أوضحت دراسة (Al-Mutairi 2021) أن الضريبة تسهم في بناء قاعدة مالية أكثر استدامة، خصوصًا عندما تقترن بسياسات مالية منضبطة مثل ضبط الإنفاق وإدارة الدين العام.

من جهة أخرى، حذرت بعض الدراسات مثل (Alenezi 2022) من أن التطبيق غير المدروس للضريبة قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الاستهلاك، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين المتغيرين تتوقف على مستوى الكفاءة المؤسسية، والوعي الضريبي، ومرونة السياسات المالية، وهي العناصر التي تسعى هذه الدراسة إلى قياسها وتحليلها بعمق.

2.5 الخاتمة

خلصت الدراسات السابقة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تمثل أحد أهم أدوات الإصلاح المالي في المملكة العربية السعودية، وأنها ساعدت في تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحسين التوازن المالي، مما يساهم في دعم أهداف رؤية المملكة 2030.

إلا أن فعالية هذه الضريبة في تحقيق الاستدامة المالية ما زالت تتأثر بعدة عوامل، منها: كفاءة الإدارة الضريبية، مستوى الامتثال المجتمعي، والقدرة على توجيه الإيرادات نحو الإنفاق التنموي المستدام. ومن خلال مراجعة الدراسات، يتضح أن هناك حاجة لمزيد من الدراسات الميدانية والتحليلية لقياس الأثر الكمي المباشر للضريبة على مؤشرات التوازن والاستدامة المالية، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى تحقيقه من خلال التحليل الإحصائي والميداني.

قائمة المراجع

1. الصالح، خالد. (2019). تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد السعودي. مجلة الاقتصاد والتمويل، 7(3)، 45-62.
2. القحطاني، ناصر. (2018). أثر تنويع مصادر الدخل على تحقيق الاستدامة المالية في السعودية. مجلة الدراسات المالية، 5(2)، 22-41.
3. الكبيسي، عبد الرحمن. (2021). الضريبة والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة البحوث الاقتصادية، 12(4)، 87-103.
4. العنزي، بدر. (2022). التحديات الإدارية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة العامة، 14(1)، 55-72.
5. السويلم، محمد. (2021). كفاءة الإنفاق العام كمدخل لتحقيق التوازن المالي في السعودية. مجلة الاقتصاد الحديث، 9(2)، 31-50.
6. الجهني، عبد الله. (2022). الإصلاحات المالية ورؤية المملكة 2030: قراءة تحليلية في الأداء المالي. مجلة الرؤية الاقتصادية، 8(3)، 60-79.
7. Alhassan, R. (2020). VAT implementation and economic performance in Saudi Arabia: An analytical study. Journal of Public Finance, 11(2), 110-128.
8. Almujaheed, S. (2020). Fiscal balance and revenue diversification in the GCC countries. Journal of Economic Policy, 15(1), 70-89.
9. Al-Mutairi, H. (2021). Value Added Tax and fiscal sustainability: Evidence from Saudi Arabia. International Journal of Finance and Economics, 18(2), 145-163.
10. Alenezi, M. (2022). Inflationary effects of VAT in Saudi Arabia: Short-term analysis. Middle East Economic Review, 19(1), 90-108.
11. الشمراني، فهد. (2020). أثر ضريبة القيمة المضافة على العجز المالي في المملكة العربية السعودية. مجلة المحاسبة والمالية، 10(2)، 100-118.